الفصل السابع

ظاهـرة الصـراع الدولـي

المبحـث الأول ـ طبيعة الظاهرة الصراعيـة .

المبحـث الثاني ـ أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقـات الدوليـة : المداخل والمنطلقـات النظريـة .

المبحـث الثالث ـ المراحل التي يسلكها تطور الصراعات الدولية .

المبحـث الرابع ـ النظريات الاستراتيجيـة المعـاصرة وظاهـرة الصراع الدولـي .

الفصل السابع
ظاهرة الصراع الدولي
المبحث الأول
طبيعة الظاهرة الصراعية

تنفرد ظاهرة الصراع الدولي عن غيرها من ظواهر العلاقات الدولية بأنها ظاهرة متناهية التعقيد ويرجع ذلك إلى تعدد أبعادها ، وتداخل مسبباتها ومصادرها ، وتشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة ، وتفاوت المستويات التي تحدث عندها وذلك من حيث المدى أو من حيث الكثافة والعنف.

ومن الأمور التي يجدر التنويه بها ، أنه كثيراً ما يقع الخلط ، بقصد أو بدون قصد ، بين مفهومي الصراع والحرب ، وبالشكل الذي يحمل معه بعض المحللين إلى اعتبارهما مترادفين رغم أنهما بالقطع ليسا كذلك .

فالصراع في صميمه هو تنازع الارادات الوطنية ، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها وفي مواردها وإمكاناتها ، الخ . مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات أو إنتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق ، ولكن برغم ذلك يظل الصراع بكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة .

كذلك فإن الصراع يمكن أن تتنوع مظاهره وأشكاله، فهو قد يكون صراعاً سياسياً أو اقتصادياً أو مذهبياً أو دعائياً أو حتى حضارياً . كما أن أدوات الصراع يمكن أن تتدرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية ومن نماذجها على سبيل المثال: الضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض والمساومة والاغراء والتنازل والتحالف والتحريض والتخريب والتآمر ، الخ . أما الحرب (وسنبحث هذه الظاهرة تفصيلاً فيما بعد) فإنها لا يمكن أن تتم إلا

على صورة واحدة وبأسلوب واحد ، فهي التصادم الفعلي بوسيلة العنف المسلح حسماً لتناقضات جذرية لم يعد يجدى معها استخدام الأساليب الأكثر ليناً أو الأقل تطرفاً . ومن هنا ، فإن الحرب المسلحة تمثل نقطة النهاية في تطور بعض الصراعات الدوليـــة .

وعلى ذلك وإنطلاقاً من الحقيقة السابقة ، يمكن القول بأن الصراع الدولى أشمل في نطاقه وأعقد بكثير في مفهومه من مفهوم ونطاق الحرب ، لأن الحرب متى وقعت فإنها لا تترك أمام أطرافها إلا الخيار بين الاستمرار أو الاستسلام ، بين المقاومة أو الاذعان ، بين النصر أو الهزيمة ، وذلك بعكس ما يحدث في ظروف الصراع ، ذلك أنه في خلال كافة المراحل التى تسبق وقوع الحرب يكون ثمة مجال أوسع لإدارة الصراع والتكيف مع ضغوطه في إتجاه أو آخر مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار من بين البدائل العديدة المتاحة أمام كل طرف من الأطراف الداخلة فيه .

المبحـــث الثـــانى

أبعاد ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : المداخل والمنطلقات النظرية

تتعدد المداخل التى تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية وإن كانت تتركز بشكل عام في المداخل الرئيسية التالية : السيكلوجـي – الايديولوجي – المصالح القومية في نطاق سياسات القوى – سباق التسلح – المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولى – الجيوبوليتكـي – السياسي – المتعلق بطبيعة أنظمة الحكم الداخلى – الاقتصادى – السوسيولوجي – المدخل الذى يركز على الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول الدول الحديثة العهد بالاستقلال إلى المجتمع الدولى . ويتمثل الاطار العام لكل منها فيما يلى :

١ – المدخل السيكلوجي :

يحتل المدخل السيكلوجي مكانة بارزة في مختلف الدراسات التى تتناول بالتحليل والمعالجة ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية ، وتتركز التفسيرات السيكلوجية لهذه الظاهرة في الاتجاهات الآتية :

(أ) الاتجاه الذى يربط بين النزعـــة إلى العدوان وبين الطبيعـة الإنسانيـــة نفسها :

وقد أبرز هذا الاتجاه عالم النفس الشهير سيجموند فرويد عندما قـدم تفسيره للدوافع المحركة لعملية النزاع والتصارع على المستوى الدولى في نطاق ما اسماه بنزعة الإنسان إلى التدمير ، وهي النزعة التى تجد أساسها في غريزة حب التسلط والسيطرة ، وفي الدافع نحو الانتقام والتوسع والمخاطرة . وتوفر الصراعات والحروب في رأيه الفرصة المثلى لإرضاء مثل هذه الدوافع والنزعات الكامنة في أعماق الطبيعة الإنسانية نفسها (١) .

ويؤيد كينيث والتز هذا الاتجاه بقوله إن الصراعات والحروب تنتج عن مشاعر الأنانية والغباء الإنساني وأيضاً عن سوء توجيه النزعات العدوانية ، وإن ما عدا ذلك من العوامل التى تسبب الصراع يعد ثانوياً ولا ينبغى أن ينظر إليه إلا في ضوء هذه الحقيقة السيكلوجية الأساسية (٢) .

وهذا الإدعاء تعرض لعدد من الانتقادات الهامة منها الرأى الذى يقول ان الصراعات الدولية لا تسببها ولا تدفع إليها نزعة غريزية للعدوان وإنما تنشأ تلك الصراعات بسبب مشاعر الحقد والكراهيه التى تخلقها أساساً الدعايات العدائية المتطرفة ، ويضيف أن التفسير الذى يجنح إلى حصر أسباب الصراع والحرب في الدافع إلى التسلط والاخضاع لا ينطبق دائماً على كل الصراعات ، ففى مختلف مراحل التاريخ نجد أن هناك قادة دول كثيرين دفعوا قسراً وإضطراراً إلى إنتهاج وسيلة الصراع المسلح بعد أن تكون كافة البدائل الأخرى والأقـل تطرفاً في العنف قد اخفقت في أن تؤدى دورها في حماية المصالح الوطنية أو في تسوية المواقف المتنازع عليها بطريقة مقبولة (٣) .

ثم هناك النقد الآخر الذى يتمثل في الرأى الذى يرفض الاقرار بوجود غرائز عدوانية وإنما يركز بدلاً من ذلك على ما يسميه بالعادات العدوانية ومن دعاته البارزين ليتز (Lentz) وبوس (Bus) الذى يزعم أن السبب الأكبر وراء الصراع والعدوان يرجع إلى العادة لأن العدوان هو التعود على الهجـــوم (٤) .

ب ـ نظرية الاخفـــاق أو الاحباط :

وينسب دعاة هذه النظرية الدافع على الصراع إلى ما يسمونه بعامل الاحباط (Frustration) الذى يصـــل إلى ذروة تأثيره في ظروف الأزمة ، وبالأخص عندما تصاب الخطط القومية للدولة بالاخفاق ، ويؤيد العالم النفسي فلوجل (Flugel) هذه الفرضية بقوله أن الدول التى تتحقق فيها الحاجات الأساسية لشعوبها بصورة معقولة تكون أقل إستعداداً من الناحية السيكلوجية للصراع والحرب من تلك الدول التى يسيطر على شعوبها الشعور بعدم الرضا أو الضيق(٥) . كما يقول اريك فروم (Fromm) ان العنف والميـــل إلى التدمير يمثلان الناتج التلقائي والحتمى للشعور بالاحبـاط الذى ينشأ عـن الصدمة الناتجة عن خذلان الآمال والتطلعات القومية لسبب أو آخر(٦) .

على أن نظرية الاحباط تعرضت بدورها لبعض الانتقادات التى من أهمها الرأى الذى يقول ان معظم الدول العدوانية في التاريخ لم تكن دولاً فقيرة ، وإنما كانت على العكس من ذلك من أكثرها ثراء ورفاهية ، ومن ثم فـإن التركيز على عامل الاحباط وحده كقوة دافعة ومحركة للصراعات الدوليـة يخلو من الموضوعية والواقعية(٧) .

جـ ـ نظرية الشخصية القـــومية :

أساس هذه النظرية الاعتقاد في وجود ما يطلق عليه الطابع العدواني لبعض الطبائع القومية العامة ، وتشكل مثل هذه السيكـلوجية القومية العدوانية في نصور أصحابها القوة الرئيسية المحركة للصراعات والحروب الدولية . ومن هنا وكما يقولون ، فإن المجابهة الفعالة للصراعات الدولية والوقوف دون تفجر الحرب بسببها ، تقتضى محاصرة هذه الأمم العدوانية وعزلها وذلك إما لتصفيتها نهائياً كمصادر قائمة للعدوان في المجتمع الدولى أو لتخليصها من هذا الطـابع العدواني والتحول بها إلى أمم محبة للسلام(٨) .

وقد انتقدت هذه النظرية بدعوى أنه لا يمكن الإدعاء بوجود إتفاق دولى عام حول دمغ بعض الشخصيات القومية بالميل الطبيعى إلى العدوان ، وإنما يتوقف

الأمر كله وفي النهاية ، على الاتجاه العقائدى أو السياسي أو القومي لمن يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعات عدوانية وأخرى محبة للسلام .

د ـ النظريات التى تربط بين طبيعة الاتجاهات والمعتقدات القومية وبين ظاهرة الصراع الدولى :

وهي تفرق بين هذه الاتجاهات والمعتقدات على النحو التالى :

(١) الاتجاهات السلبية إزاء الدول الأخرى والتى يأتي في مقدمة العوامل الدافعة إليها : توجيه الشعور بالإحباط الداخلى إلى بعض الدول التى ينظر إليها بنظرة عدائية ومحاولة إفراغه فيها مما يدفع بالعلاقات المتبادلة لهذه الأطراف الى مستوى أعلى من التوتر والصراع ، ثم هناك أيضاً مشاعر الغيرة أو الحقد التى تحس بها الأنظمة الدكتاتورية تجاه الدول الديمقراطية وفي بعض الأحوال تتفاقم هذه المشاعر العدائية إلى درجة بالغة التطرف ، وهكذا

(٢) المعتقدات الناتجة عن إستمرار الاحتفاظ بفكرة نمطية ثابتة عن الأمم الأخرى دون محاولة تبذل للتغيير في سماتها أو في مضمونها بما يتلاءم والتغيرات التى تحدث في الواقع . ومثل هذا التصور غير الواقعى يضاعف بالطبع من إحتمالات سوء الفهم ، والتحيز ، ويؤدي إلى توليد المشاعر العدائية غير المستندة إلى أسباب وحقائق موضوعية .

(٣) التصور الذى ينبنى على التبسيط المبالغ فيه لمسببات التوتر الدولى وللحلول التى يمكن أن تنتهج في مواجهتها ، ويكون ذلك بالتغافل عن التركيب المعقد للعلاقات الدولية وهو التركيب الذى يفرز بطبيعته العديد من العوامل الدافعة في اتجاه التوتر والصراع ، والاتجاه بدلاً من ذلك إلى الالقاء بمسئولية التوترات على النوايا السيئة أو على التصرفات التى تنسب إلى دولة أجنبية معينة ، ومؤدى ذلك انه بالنسبة لبعض الدول يكون من السهل عليها حل المشكلة عن طريق الاستئصال بوسيلة الحرب لذلك الشيطان الذى تنسب إليه المسئولية عن كل متاعبها بدلاً عن البحث عن حلول واقعية لمشكلاتها(٩) .

٢ ـ المدخـــل الايديولوجي :

وفقاً لهذا المدخل فإن التناقضات الايديولوجية بين القوى العظمى الكائنة في المجتمع الدولى تمثل الحقيقة الكبرى التى تنبع منها وتدور في خلفيتها كافة أشكال الصراعات الدولية المعاصرة . ويركز دعاة هذا المدخل بصورة خاصة على المنهاج الذى تعتنقه الايديولوجية الماركسية والذى هـــو في صميمه منهاج صراع ، ليبرهنوا على قوة الأساس الذى يستند عليه منطقهم في تحليـــل تلك الظاهرة ، وليثبتوا من ناحية ثانية كيف أن هذا الصراع الايديولوجي أخطـــر في مضمونه وأكثر إمتداداً في إطاره الزمنى من أى صورة أخرى من صـــور الصراع الدولى التى عرفها التاريخ فيما مضى .

فالمنهاج الذى تعتمد عليه الايديولوجية الماركسية في تفسير الاسباب التى تدفع إلى الصراع الدولى يقوم على إفتراض أن الحرب ، بإعتبارها نقطة الذروة في تفاعل أى صراع ، ظاهرة تاريخية طبيعية ، وأنها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الإنساني .

وتحليل الماركسية اللينينية لعملية الصراع الدولى يعتمد في الأساس عـــلى التصنيف الطبقى للقوى والأطراف الداخلة فيها ، وهي ترى أنه من خلال هذا التحديد لعلاقات القوى الطبقية يمكن الوقوف على المضمون الحقيقي لتلك الصراعات وعلى الدوافع المحركة لها والمصالح المستترة وراءها ، وهي تعتبر ذلك بمثابة المدخل العلمي الوحيد والصحيح لدراسة ظاهرة الصراع في العلاقات الدوليـــــة .

ولم تتحول الايديولوجية الماركسية عن هذا المفهوم للصراع الطبقى الدولى حتى بعد أن تراجع الاتحاد السوفيتى عن إعتناقه لمبدأ حتمية الحرب بين النظامين الشيوعي والرأسمالى في اتجاه أخذه بمبدأ التعايش السلمى في علاقاتـــــه الدولية . وقد حرص المنظرون السوفييت على التأكيد بأن الصراع بين النظامين العالميين سوف يستمر عـــلى مختلف محاور المجابهة العقائدية والسياســـــة والاقتصادية ولكن بالوسائل السلمية وحدها ، أى أن التعايش السلمى لم يكن

ليعني أكثر من استبعاد أداة الحرب المسلحة من دائرة تسوية التناقضات الجذرية التي تفصل بين النظامين(١٠) .

ويستطرد هذا الخط إلى القول بأن التعايش السلمي كمبدأ لا ينطبق إلا على العلاقات بين الدول ، ولكنه لا يمس في أي صورة قضية الصراع الطبقي لأن هذا الصراع لا يمكن أن يتجمد أو يتوقف طالما بقي التناقض قائماً وبحدة بين مصالح الطبقة البوزجوازية وطبقة البروليتاريا ، ويضيف ، أن الدعوة التي تتبناها الدول الرأسمالية لايجاد هدنه ايديولوجية أو سلام مذهبي بين النظامين ليست في الحقيقة سوى أداة للتخريب العقائدي والحرب النفسية ضد المعسكر الاشتراكي ، وهي تنبثق من صميم الأزمة التي تمر بها الايديولوجية البورجوازية والتي تجعلها غير قادرة على تحدي الايديولوجية الماركسية(١١) .

ومن واقع التحليل السابق يخلص أصحاب هذا المدخل إلى القول بأن أي نظرية معاصرة للصراع الدولي يجب أن تتمركز نواتها الأساسية حول فكرة الصراع الايديولوجي ومنها يمكن أن تنطلق كافة أبعاد التحليل لظاهرة الصراع الدولي ككل .

٣ ـ مدخل المصالح القومية في نطاق صراعات القوة :

يفترض هذا المدخل أن القوة الرئيسية المحركة لسياسات الدول الخارجية تتمثل في السعي المستمر نحو حماية وتنمية المصالح القومية ، ومن ثم فإن التحدي الأكبر الذي يواجه الدول وهي تنفذ سياستها الخارجية هو كيف يمكنها أن تصل إلى تحقيق الدرجة القصوى من الحماية لمصالحها القومية في ظروف الحاضر والمستقبل . ويقول دعاة هذا المدخل أن السبيل المضمون إلى ذلك لا يكون إلا بمضاعفة الدولة لمواردها من القوة وهذا ما يعرفه هانس مورجانثو بأنه المصلحة التي تصبح مرادفاً وقريناً للقوة ، وهو المفهوم الذي إقتبسه مورجانثو من النظرية الفلسفية لكل من هوبز ونيتشه والتي قامت على إفتراض أن الدافع الغريزي الذي يحرك الإنسان دوماً هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومقابلة التحدي وإثبات الذات (١٢) .

وإذا كانت القوة تعرف عادة بأنها المقدرة على جعل الآخرين يستجيبون طواعية أو يذعنون قسراً لما يراد منهم الاقدام عليه أو الامتناع عنه ، فإن القوة في تصور هذا المدخل لا يمكن أن تقتصر على الأدوات العسكرية وحدها ، وإنما تشمل إلى جانبها أنماطاً أخرى من القدرة على التأثير السياسي الدولي ومن ذلك مثلاً : القدرة على التأثير بقوة الضغط الاقتصادي ، أو بوسائل الحرب النفسية والدعائية ، أو بأسلوب التفاوض الدبلوماسي . الخ ، وعلى ذلك فإن دعم قاعدة الدولة من موارد القوة بمختلف عناصرها ووسائلها ، يشكل ضرورة قصوى إذا ما كان لها أن تصل إلى تحقيق الأهداف التي تخطط لها في المجتمع الدولي .

وإنطلاقاً من المفهوم السابق . فإن دعاة هذا المدخل يجدون في الصراع على القوة الأداة الواقعية والمعقولة لتفسير السلوك الدولي وتأصيل دوافعه بعيداً عن تلك التبريرات الكاذبة التي تحاول الدول أن تخلعها عليه من قبيل الخداع والتمويه . كما أنها من ناحية ثانية تكشف عن ذلك الأساس الدائم الذي ترتفع فوقه السياسات الخارجية للدول مهما تغيرت أجهزتها القيادية الحاكمة أو إختلفت نماذج معتقداتها المذهبية . وقد عبر كينيث تومبسون عن هذا المعنى بقوله أن الصراع على القوة بإعتباره الركيزة التي تستند عليها المصلحة القومية ، حقيقة ثابتة تتجاوز المعتقدات الفردية والمذهبيات والأحزاب السياسية وأشخاص الحكام في الدول الرأسمالية والشيوعية على السواء(١٣) .

وينضم إلى هذا الرأى من أساتذة العلاقات الدولية البارزين نيكولاس سبيكمان الذي يقول ان الصراع وليس التعاون هو الطابع المميز للعلاقات الدولية ، وان الدولة تستمد مقدرتها على البقاء من قوتها الذاتية أو من الحماية التي يوفرها الآخرون لها إذا عجزت بقوتها المنفردة عن تأمين حق البقاء لنفسها ، ويؤكد أن تأمين حق البقاء هو الهدف الأساسي في السياسات الخارجية لكل الدول ، وانه في كل مراحل التاريخ ، نجد أن حدود الدول هي التي تعكس علاقات القوة النسبية فيما بينها .

وهناك أيضاً فريدريك شومان الذي يقول أن النظام الدولي يتكون من دول مستقلة ذات سيادة وهي لا تعترف بوجود سلطة سياسية أو قانونية أعلى منها .

وهي تعتمد في تأمين مصالحها القومية على وسيلتي الحرب والمساومة (التفاوض) ويضيف ان عدم الثقة يكمن في جذور السلوك الدولي ، والسبب في ذلك هو أنه ما دام أن ليس في مقدور أي دولة أن تسيطر على تصرفات الآخرين ، فإنها تصبح غير متأكدة بالتالي مما سيكون عليه سلوكهم إزاءها ، وعليها بإستمرار أن تتوقع الأسوأ ، وترتيباً عـلى ذلك ، فإنه لكـي تستطيع الدولة أن تحمي استقلالها ، فإنها يجب أن تتنافس مع الآخرين ، وأن تعمل على مقاومة أي تهديد يواجهها به خصومها . وبالتالي فإنه كلما توفر للدولة رصيد كاف من إمكانات القوة ، أمكنها أن تحقق هذا الهدف بلا صعوبة . كما ينظر شومان إلى المبادىء الأخلاقية على أنها لا قيمة لها إلا إذا استغلت ووظفت دعائياً، أو إذا ما توافقت مع القوة القومية ولم تمثل عبئاً عليها أو عائقاً في طريق تنميتها وتدعيمها.

أما ريمون آرون فيرى أن الذي يحدد مكانة كل دولة في النظام السياسي الدولي هو الموارد المادية والبشرية التي يمكن أن توفرها للعمل الدبلوماسي والاستراتيجي الذي تعتمد عليه في الدفاع عن مصالحهـا في مواجهة الدول الأخرى . ويؤكد آرون أن الدول لا تسعى إلى القوة كهدف في حد ذاته وإنما كوسيلة للوصول إلى بعض الأهداف الأخرى مثل السلام أو المجد ، أو التأثير في مستقبل النظام الدولي . وهذه الأهداف التي يسعى إليها قادة الدول إنما تتأثر بالظروف القائمة ، وقد تؤدي بعض التغيرات العسكرية أو التكنولوجية أو الاقتصادية أو المذهبية أو في النظم السياسية إلى أحداث تغييرات من نوع أو آخر في أهداف هؤلاء القادة السياسيين .

ولا تخرج تحليلات أرنولد ولفرز ، وستراوس هوبيـه ، ولنكولـن ، وبادلفورد ، واولسون ، وسوندرمان ، في مضمونها عن الاطار السابق .

٤ ـ مدخل سباق التسلـح :

وتتمثل أبعاد هذا المدخل الذي ينظر إلى سباق التسلح عـلى أنه المصدر الرئيسي للصراع الدولي في الآتي :

(أ) ان الثورة التكنولوجية في ميدان إنتاج الأسلحة وما يترتب عليها من إرتفاع معدل التغيير في نظم التسلح ، تخلق ثغرات في نظم الأمن المعمول بها ، مما قد يحفز بعض الأطراف على المبادأة بشن حروب وقائية مانعة أو حروب إحباط لوقف تداعى الاثار الناتجة عن إختلاف توزيعات القوة بين أطراف متفوقة وأخرى باتت مهددة ، كما أنه قد يحدث العكس ، بمعنى أن الأطراف التى أحرزت تفوقاً في تسليحها قد تبادر إلى شن الحرب قبل أن تفقد ميزتهـا الجديدة في مواجهة غيرها من الأطراف .

(ب) ان التفوق في التسلح ينتج بطبيعته الميل إلى استعراضات القوة حتى في المنازعات الدولية التى تقتضى ظروفها التركيز على وسائل التسوية الدبلوماسية والتلويح بالقوة في أى صورة من صور التهديد يؤدى إلى تأزيم الصراعات وشحنها بطاقة أكبر من التوتر والعنف ، سواء حدث ذلك إراديا أو لا إراديا . أى جاء على سبيل التصعيد المحسوب أو تم بصورة عفوية .

(جـ) ان سباق التسلح الذى يقوم بطبيعته على السرية يولد مناخاً مـن الشك والخوف المتبادل ، ويولد كذلك نوعاً من الشعور بعدم التيقن في ظل التغير المستمر في علاقات القوى بين مختلف الأطراف ، وبخاصة تلك التـى تضمها خلافات معينة ، وهو ما لا يمكن ان يساعد على حل منازعاتها السياسية ، بل قد يكون هو الآخر مدعاة إلى تفاقم أوضاع الصراع الناشب بينها .

(د) أن أعباء الإستنزاف الاقتصادى التى تنتج عن إستمرار الدوران في حلقة سباق التسلح المفرغة ، والتى تزداد عنفاً مع إرتفاع تـكاليف التسليح بسبب التطور التكنولوجي ، تولد ضغوطاً مستمرة في إتجاة التخلص من بعض القوى الدولية التى يدور سباق التسلح في مواجهتها وذلك حتى يتاح للمجتمع الذى يعاني من وطأة هذا الإستنزاف أن يعيد توجيه جانب من مخصصات التسليح لإرضاء بعض تطلعاته الحيوية في الإنفاق والاستهلاك والتنمية ، الخ (١٤) .

(هـ) أن التسلح المستمر ، وعلى هذا المستوى من الخطورة ، يهيىء المجال أمام مجموعات المصانع المختلفة المرتبطة بصناعات التسليح لكى تواصل ضغوطها على أجهزة صنع قرارات السياسة الخارجية حتى تظل بعض الصراعات الدولية

ساخنة لأن ذلك هو الذى يضمن لها إستمرار حصولها على أقصى إستفادة مادية ممكنة . وقد أكد تشارلز بيرد على هذه الحقيقة بقوله انه طالما بقيت المنافع المادية الضخمة التى تجنيها هذه المجموعات من وراء الحرب ، فإن هذا النوع بالذات من جماعات المصالح سيظل يدفع بالدول إلى الحروب دون توقف(١٥).

وقد وجد هذا المدخل من ينتقده بشدة بدعوى أن سباق التسلح لا يمكن أن يكون في حد ذاته قوة تخلق الصراع الدولى ، فهو قد يشحن جو الصراع بالمزيد من أسباب التوتر والحساسية ، وقد يعمل على تعميق مشاعر الخوف المتبادل ولكنه لا ينتج الصراع . ويمضى هذا الرأى إلى القول بأنه حتى إذا أمكن التوصل إلى تدابير لنزع السلاح على مستوى عالمي وشامل ، فإن الصراع سيتجدد بإستمرار وسيكون دافعاً من جديد للعودة إلى سباق التسلح . وعلى ذلك فإن تحقيق السلام يحتاج إلى أكثر من مجرد تصفية الجهاز القادر على خوض الحرب ، أو بتحديد أدق ، فإنه يحتاج إلى إستئصال جذور الصراعات الكامنة وراء سباق التسلح لأن ذلك هو الذى سيضعف المبرر المنطقى نحو إستمرار التسلح(١٦) .

٥ ـ المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الدولى :

ينطلق هذا المدخل من الافتراض الذى يقول ان النظام السياسى الدولى المرتكز في أساسه على مبدأ السيادة القومية يشكل المصدر الرئيسي لكل أشكال الفوضى والصراعات الدولية ، وان القضاء على هذه الصراعات بصورة إيجابية وفعالة ، يستلزم التعديل في هذا الأساس عن طريق إذابة الارادات أو السيادات القومية وإدماجها في إرادة واحدة تتولى التعبير عنها حكومة عالمية تتوفر لها كافة الامكانيات اللازمة لغرض السلام وتدعيم فرص استقراره(١٧)

وفي ذلك يقول والت روستو ان الصراعات والحروب تنبع في التحليل الأخير من إستمرار إعتناق مبدأ السيادة القومية والتسليم المطلق بمشروعيته وعدم التحول عن اعتباره حجر الزاوية في علاقات المجتمع الدولى(١٨) . ويتبنى المفكر الأمريكي ويكوم نفس الرأى عندما يعلن أن الصراعات والحروب لن تنتهي طالما بقي النظام الدولى القائم على تعدد الدول ، ويضيف

ان السلام لن يتحقق الا بمصادرة هذا التعدد وإعتناق قومية عالمية جديدة تكون أرقى في مضمونها ومراميها من القوميات الضيقة الراهنة ، وهو يبدى تشككه في مقدرة الأمم المتحدة على صيانة السلم والاستقرار في العالم ويعلل ذلك بقوله ان الأمم المتحدة تنهض بدور الضامن والحامي للسيادة القومية أو على الأصح لتعدد السيادات الوطنية في المجتمع الدولى ، وهي بهذه الصفة لا يمكن أن تخدم كأداة فعالة في تدعيم فرص السلم العالمي(١٩) .

ويحظى هذا الإتجاه بتأييد كل من فردريك شومان ونورمان أنجل وادلر الذي يقول ان مصلحة السلم العالمي لا تكمن في مجرد تقييد السيادة الوطنية للدول بل في إلغائها تماماً ، فثمن السيادة في إعتقاده هو الحروب ، ويضيف أن السيادة والفوضى متلازمتان ولا يمكن فصلهما عن بعضهما ، وعلى ذلك فإن إقامة حكومة عالمية يصبح مطلباً ملحاً وعاجلاً(٢٠) .

مما سبق يمكن القول بأن هذا المدخل يرفض كافة النظريات البيولوجية والاجتماعية والنفسية في تفسير أسباب الصراع الدولى ، وهو يعتقد أن ذلك الصراع لا ينبع من الطبيعة الإنسانية ولكنه ينتج عن الفوضى الدولية التي تتعارض مع المصالح المشروعة لمختلف الدول والشعوب والتى لا يكون القضاء عليها والتخلص منها إلا بإقامة حكومة عالمية قوية ترتفع بسلطتها فوق السيادة الوطنية للدول .

٦ - المدخل الجيوبوليتيكي :

من المداخل الأخرى المستقرة في علم العلاقات الدولية التى تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع الدولى ، المدخل الجيوبوليتكى الذي تتعدد نظرياته وإن كانت تلتقى معظمها حول محور أساسي واحد يتعلق بالضغوط التى تولدها ظروف المكان الطبيعي على عملية الصراع من أجل البقاء والنمو . وسنحاول فيما يلى أن نعرض لبعض النظريات الجيوبوليتيكية - التقليدى منها والمعاصر - من زاوية علاقتها بموضوع الصراع .

أولاً ـ النظريات الجيوبوليتيكية التقليدية :

ومن أهمها إطلاقاً نظرية راتزل التي قامت على إفتراض ان الدولة لا تخرج عن كونها وحدة عضوية من السكان والارض ، وأنها تشبه الكائنات الحية التي ترتهن مقدرتها على النمو بمقدار الحيز المكاني الذى تتحرك فيه وتتفاعل . وان الدولة إذا بدأت في الإنحلال والتدهور فإنما يكون ذلك راجعاً إلى إهمالها التفكير مساحياً .

ومن هذا المنطلق كان راتزل ينظر إلى الحدود الاقليمية على أنها مناطق مائعة لا ثبات فيها وانها قابلة للزحزحة في صالح الدولة الأكثر حيوية ، وقد أكد راتزل ان الحدود كثيراً ما تؤدى إلى قيام الحروب الدولية لسبب طبيعي وهو ان الحدود إذا نظر إليها على أنها نهائية ودائمة فإنها تكون بذلك عائقاً أمام نمو الدولة . وقد ارتبطت فكرة المجال الحيوى (Lebensraum) التى اعتنقتها وطبقتها ألمانيا النازية وكانت السبب وراء إندلاع الحرب العالمية الثانية ، بنظرية راتزل هذه ، نظرية الدولة العضوية والحدود الديناميكية القابلة للحركة والتغيير .

ومن أكبر دعاة هذه النظرية أيضاً كارل هوسهوفر وكيلن الذى ركز كثيراً على طبيعة الدولة ككائن حي ، وكان يعتقد ان أهم صفة للدولة هي القوة ، بل ذهب إلى حد اعتبار ان القوة أهم في وجود الدولة من القانون ، لأن القانون لا يمكن تنفيذه إلا بالقوة .

ثانياً ـ النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة :

أما النظريات الجيوبوليتيكية المعاصرة فإنها وإن أبقت على إعتقادها في أهمية المجال الحيوى كقوة أساسية دافعة إلى الصراع الدولى ، وهي تستدل على ذلك بسعى القوى الكبرى المستمر إلى توسيع مناطق نفوذها ، الا أنها أصبحت ترى في التصارع بالأدوات والوسائل السلمية البديل الحتمى لكارثة الحرب النووية . وقد عبر عالم الجيوبوليتك الألماني رولف هاينثر عن هذا الاتجاه الجديد بقوله :

إن الحرب النووية تحمل معها خطر الإبادة الكاملة للحياة الإنسانية ، ولذلك فإن النظرية الجيوبوليتيكية يجب أن أن تركز إهتمامها على الكيفية التى يمكن أن تطوع بها العوامل المساحية عند بحث أو تصميم استراتيجية سلام

دولية . ثم يقول هايندر إنه ما دام أن الحرب النووية أصبحت مستحيلة عملياً ، فإن العدو لم يعد عدواً بالمفهوم السابق ، وإنما بات من المحتم الاقتراب منه والدخول معه في علاقات من التعاون المنسق ، فالابقاء على الذات لم يعد أمراً قابلاً للتحقيق بوسيلة تدمير مجتمع أجنبي معادى ، وإنما بوسيلة التعايش . ولما كان تنفيذ مبدأ التعايش في نطاق هذا التصور لا يزال يصطدم ببعض المصاعب التي قد يثيرها بالرغم من كل شيء احتمال وقوع الحرب ، فإنه يصبح من الضرورى البدء بالتخلص من كافة مشاعر العداء ومركبات الكراهية التي تولدت في مرحلة الحرب الباردة . . . »(٢١) .

وثمة اتجاه مماثل عبر عنه جنيتش الذى وضع أساس نظرية جيوبوليتيكية عالمية وقرنها ببرنامج اجتماعي وسياسي يرتكز من حيث المبدأ على الاقرار بإمكانية تنفيذ نوع من التعايش النابع من الإرادة والعقل بين القوى الدولية المختلفة(٢٢) .

٧ ـ المدخل السياسي :

ينبنى المدخل السياسي إلى الصراع على المنطق الذى يقول ان وجود تكتلات ومحالفات دولية متصارعة يأتي على رأس العوامل التى تدفع إلى الحرب أو تعجل بوقوعها .

فالمحالفات هي الركيزة الأساسية التى يعتمد عليها تطبيق سياسات توازن القوى الدولية ، وأى خلل يطرأ على هذه المحالفات ، لا بد وأن تنتج عنه إختلالات قد تتفاوت من حيث الحدة ، ولكنها تتفاعل جميعها في إتجاه الصراع(٢٣) .

ويمضى هذا المنطق في التحليل إلى القول بأنه إذا كان قيام المحالفات قد ارتكز في الماضي على فكرة المصلحة والقوة ، فإنه في القرن العشرين أصبحت العوامل المذهبية تقوم بالدور الحاسم في تقرير طبيعة هذه المحالفات ، كما ان كافة عمليات الاستقطاب والصراع الدولى أصبحت تدور حول نواة الايديولوجيات ، وهو التطور الذى ينتج عنه في النهاية تقسيم الدول وبشكل

مستمر ، إلى محالفات ومحاور متصارعة ، وتكون كل القوى الدوليـــة الرئيسية ، بصورة أو أخرى ، أطرافاً فيها .

ويحاول هذا المدخل أن يوضح الكيفية التي تؤثر بها سياسات توازن القوى المرتكزة على أداة المحالفات ، في مضاعفة حدة التوتر والصراع الدولي ، وذلك على النحو التالي :

أولاً ــ انه إذا كان الدافع من وراء الانضمام إلى تلك المحالفات هـــو الدفاع عن الأمن القومي في إطار علاقات قوى متوازنه بين مختلف الأطراف الدولية المتنازعة ، فإنه في سياق هذه العملية تشتد التوترات الناتجة عن حشد الإمكانيات العسكرية لتلك المحاور في مواجهة بعضها ، وهو ما يشحن المناخ الدولي بكل عوامل القلق والتهديد .

ثانياً ــ إن إستمرار المحالفات قد يتطلب الابقاء على أنظمة الحكم الداخلي في الدول الأطراف فيها بعيداً عن أي تغير قد يحمل معنى التهديد لرابطـــة التحالف القائم وتحت ضغط هذا الاعتبار ، فقد تتدخل بعض الأطراف لمقاومة التغيرات السياسية التي تحدث داخل البعض الآخر ، وهذا التدخل قد لا يكون مقبولاً في كل الأحوال . ويعتبر هذا في حد ذاته عامل توتر وصراع حتى في نطاق العلاقة المتبادلة بين الأطراف المتحالفة نفسها .

ثالثاً ــ إن المعونات الاقتصادية والفنية عادة ما تمنح على أساس مـــن التمييز بين الدول التي يمكنها أن تساعد على إنجاح أهداف السياسات التي تنفذها الدول الكبرى المانحة لهذه المعونات ، وبين الدول التي لا تقوم بمثل هذا الدور المساعد . و من ثم فإنه بدلاً مـــن أن تكون هذه المعونات الأداة نحو تحقيق رفاهية المجتمع الدولي ككل فإنها تذهب إلى بعض الدول على حساب البعض الآخر ، وهذا الوضع يسهم في تعميق الشعور بالاضطهاد وهو مصدر مهـــم من مصادر التوتر والصراع الدولي .

رابعاً ــ إن هناك تكتلات اقتصادية دولية تنشأ وتضم في عضويتها تلك الدول التي تجمعها بعضها روابـــط من التحالف العسكري ، مثل السوق

الأوروبية المشتركة أو الكوميكون . والسياسات الاقتصادية التى تنتهجها هذه التكتلات تعمل بدورها على تأكيد الانقسامات الدولية ، كما أنها تخلق جبهة أخرى للمواجهة بين الكتل الدولية المتصارعة(٢٤) .

يضيف إلى ذلك كله أن القيود التى تفرضها الدول على حرية التجارة والانتقال فيما بينها أو رفضها الاعتراف ببعض أنظمة الحكم بسبب التغيرات الداخلية التى تطرأ عليها ، وذلك من موقع الانتماء إلى هذا الحلف الدولى أو ذاك . كل ذلك يبرهن على خطورة الآثار التى تتركها سياسات التحالف على أوضاع السلم العالمي .

٨ ـ المدخل المتعلق بطبيعة النظام السياسي الداخلى :

يرتكز هذا المدخل على الافتراض القائل بأن أنظمة الحكم الشمولية بحكم عقيدتها وبحكم الدوافع التى تحركها ، والأهداف التى ترمي إليها ، والأساليب التى تنتهجها ، تعد السبب الرئيسي والأكبر الذى يكمن وراء تزايد حدة الصراع في المجتمع الدولى .

ويستند دعاة هذا المنطق الذى يقر بوجود تلازم سببى وثيق بين الدكتاتورية والصراع الدولى على الحجج الآتيـــة : ـ

أ ـ ان الدكتاتورية تقوم على إدعاء حرية التصرف المطلق لنفسها من أجل تحقيق أهدافها وهي ترفض أى قيد على تصرفاتها إلا إذا أكرهت عليه بوسيلة القوة والضغط . ومن هنا تجد الأنظمة الديمقراطية نفسها مجابهة بنمط من السلوك العدواني المتطرف الذى يخلو تماماً من معنى الإلتزام بالقيـــم والأخـــلاقيات ومعايير السلوك الدولى المشروع .

ب ـ إن الصراع على السيطرة العالمية الذى تخوضه الأنظمة الشمولية والذى هو بمثابة دافع غريزى فيها ، يستمد نفسه مـــن الرغبة في إخضاع الآخرين في نظام دولى تتحقق فيه لتلك الأنظمة السيطرة

المطلقة بلا تحدى وذلك على غرار ما يحدث في الداخل عندما يتزع نظام الحكم الدكتاتورى إلى تدمير كل أثر للرأى المعارض .

وينتهى أصحاب هذا الخط في التحليل إلى التعبير عن إعتقادهم بأن الأنظمة الشمولية على إختلاف إتجاهاتها العقائدية ، وسواء كانت فاشية عنصرية أو ماركسية ، فإنها كلها في سباق نحو الهيمنة والتسلط ، ويضيفون أنه لم يحدث في التاريخ أن ظهرت مثل هذه القوى التى تتحرك بدافع من الرغبة في التوسع والعدوان ، إلا وأدت إلى الفوضى والصراع والحرب(٢٥) .

٩ ـ المدخل الاقتصادى :

أما عن المدخل الاقتصادى لتفسير ظاهرة الصراع الدولى ، فإنه يتكون من بعض النظريات الماركسية وغير الماركسية التى يمكن توضيحها فيما يلى : ـ

أولاً ـ النظرية الماركسية :

تقوم النظرية الماركسية على أساس التفسير المادى أو التفسير الاقتصادى للتاريخ ، وهو ما يعنى أن كل الحروب التى تقع إنما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية ، وهي ترجع في مرحلة ما بعد ظهور الرأسمالية إلى التناقضات الجذرية الكامنة في داخل هذا النظام ، وهي التناقضات التى تولد أشكالاً شتى من الصراعات الطبقية سواء كان ذلك بين طبقتى البورجوازية والبروليتاريا ، أو في الخارج ـ وتحت ضغط المنافسة ـ بين الدول الرأسمالية نفسها ، وهى الصراعات التى تتفاقم إلى درجة تفجر الحروب المسلحة بسببها (وستعرض لهذا تفصيلاً فيما بعد عند تحليلنا للظاهرة الاستعمارية والتفسيرات الماركسية التى تذكر بشأنها) .

وإذا كان هذا هو التفسير الماركسى اللينينى التقليدى لظاهرة الصراع الدولى من الزاوية الاقتصادية ، فإننا سنجد تفسيرات مماثلة له في الفكر الماركسي المعاصر وذلك على الرغم من إنتهاء الظاهرة الاستعمارية في صورها ومظاهرها التقليدية بفعل الثورة العالمية المعادية للاستعمار .

ثانياً ـ النظريات الاقتصادية غير الماركسية :

ومنها نظرية هوبسون التي ظهرت في مطلع القرن العشرين (وسنأتي على ذكرها تفصيلاً فيما بعد) والتي تلتقي في خطوطها الرئيسية مع النظرية اللينينية في تفسير ظاهرة الاستعمار والصراع .

ثم هناك النظرية الأخرى التي تقول ان الدول تشتبك في صراعات تصل بينها إلى نقطة الحرب المسلحة بسبب رغبتها في رفع مستوى حياتها ، أو بمعنى آخر فإن الدافع إلى العدوان يكون مرتبطاً بالرغبة في الحصول على إقليم أكبر وموارد إضافية تستطيع أن تستوعب الضغوط الناتجة عن تزايد حدة المشكلات الاقتصادية الداخلية(٢٦) .

١٠ ـ المدخل الذي يركز على الاختلالات الناتجة عن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال إلى المجتمع الدولي :

يرى أصحاب هذا المدخل أن تزايد دخول الدول القومية الحديثة الاستقلال إلى المجتمع الدولي ، وعلى الأخص دول العالم الثالث ، يشكل أخطر المصادر إطلاقاً التي تتولد عنها الصراعات الدولية المعاصرة . ويرجع السبب في ذلك كما يقال ، إلى عدم مقدرة هذه الدول على التكيف مع النظام السياسي الدولي والإندماج فيه والتقيد بضوابطه ، وذلك للعديد من العوامل التي تتمثل أساساً في الآتي :

١ ـ إن النظام الدولي إنبثق وتطور في نطاق قيم ثقافية وحضارية أوربية في الأساس . وقد اكتسب ذلك التجانس في القيم والمعتقدات النظام الدولي في المرحلة السابقة على دخول دول العالم الثالث إليه ، قدراً كبيراً من الانضباط والتماسك ، أما مع التغير الضخم الذي حدث والذي ترتب عليه فقدان هذا التجانس نتيجة الاختلاف في القيم الثقافية والحضارية ، وفي المعتقدات المذهبية. وفي التجارب التاريخية ، وفي أنماط الفكر والسلوك عموماً ، فإن مقدرة النظام الدولي على استيعاب تلك الاختلافات الأساسية وتجاوزها بنجاح إلى مرحلة

تحقيق نظام دولى متوازن ومتوافق ومنضبط يصبح إحتمالاً محدوداً . والنتيجة هي أن الدول الحديثة ستظل بؤرة عدم إستقرار وتوتر مستمر داخل هذا النظام .

٢ ـ إن النظام الدولى التقليدى قام على محاولة الجمع المستمر بين عنصر الاستقرار النسبى وبين القدرة على التنبوء بسلوك الدول التى يتكون منها ، لأنه حيث يكون التنبؤ ممكناً يصبح الاستقرار حقيقة وواقعاً . أما الدول الحديثة فهى بحكم عدم استقرار نظم الحكم الداخلى فيها ، وبحكم ضعف أنظمتها الاقتصادية وهو الضعف الذى يساعد بدوره على عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ، كل هذا يجعل من القدرة على التنبؤ بسلوكها كأطراف عاملين ومؤثرين فى النظام الدولى أمراً متعذراً ، وذلك بطبيعته مصدر آخر للتوتر والصراع (٢٧) .

٣ ـ ضعف إستعداد الدول الحديثة للتقيد بالإلتزامات التى تفرضها عليها المعاهدات الدولية ، وهذا الضعف في الشعور بالمسئولية الدولية يقلل من الثقة في هذه الدول كأطراف في ترتيبات دولية محددة تستهدف الابقاء على النظام السياسي الدولى في وضع متوازن ومستقر نسبياً .

٤ ـ إن نمو عدد هذه الدول الحديثة ، يدفعها إلى إقامة محاور وتكتلات تستطيع من خلالها أن تواجه القوى الأخرى وهي مرتكزة على قاعدة أكبر من القدرة على الفعل والتأثير . ومثل هذه التكتلات يمكن أن تستثير لدى القوى المستهدفة بها الشعور بالخوف على نفوذها التقليدى الذى اعتادت ان تمارسه داخل النظام الدولى ، وهي لهذا قد تجد نفسها مدفوعة إلى مقاومة هذا الاحتمال من خلال تنفيذ العديد من الاجراءات والتدابير الدولية المضادة ، ولا يخفى ما يمكن أن يترتب على هذا الوضع من تأزيم لحدة الصراعات الدولية .

١١ ـ المدخل السوسيولوجي :

يتكون المدخل السوسيولوجي إلى ظاهرة الصراع الدولى من النظريات الرئيسية الآتية :

أولاً ـ النظريات الديموجرافية :

وهذه النظريات تجمع إلى جانب مضمونها السوسيولوجي ، بعض الأبعاد الاقتصادية والجيوبوليتكية الواضحة .

وبوجه عام يعتقد أصحاب النظريات الديموجرافية ان الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسي وراء تفجر الصراعات والحروب الدولية ، ويعللون ذلك بأن هذه الزيادات تدفع إلى الحصول على مجال حيوى يمكن أن يستوعبها ، كما ان الدول القليلة العدد بالسكان تجد نفسها مضطرة هي الأخرى للدفاع عن نفسها ضد الخطر الذى تواجهها به الدول المكتظة سكانياً .

وفي هذا الصدد يشير عالم الاجتماع الأمريكي بول هاوزر إلى ما يسميه بالثورة الديموجرافية التى يعتقد أنها ستقود إلى أزمة عالمية ويعلل ذلك بقوله ان الكرة الأرضية محدودة ، والمجال الحيوى ضيق ولا يستطيع أن يستوعب كل تلك الضغوط والزيادات السكانية الهائلة ، ويضيف أنه ما لم تثمر جهود التنمية في الدول المتخلفة بحيث يمكنها أن ترفع من مستوى حياة شعوبها ، فإن علينا أن نتوقع ممارسة العدوان من جانب عدد كبير من الدول الجائعة نتيجة لهذه الضغوط السكانية الفظيعة(٢٩) .

ويقول عالم الاجتماع الفرنسي بول ريبو إن الحروب الحديثة عملية ذات طبيعة بيولوجية في الأساس ، ويقرر ان عنف هذه الحروب يتناسب بشكل طردى مع حجم الفائض البشرى الذى يمثل القوة الرئيسية الضاغطة في اتجاه وقوع الحرب (٣٠) . وفي بريطانيا يرى عالم الاجتماع هيل ان معدلات النمو السكاني العالية تؤدى إلى مضاعفة التوترات الدولية وتقلل من فرص عدم الاستقرار ، بل إنها تذهب إلى حد تهديد الحضارة الإنسانية نفسها(٣١) . وقد أيد هذا الاتجاه ، كل من ارنولد توينبي وبرتراند رسل حيث يريان في المشكلة السكانية خطراً داهماً ليس فقط على السلم الدولى وإنما على مستقبل المجتمع الإنساني كله(٣٢) .

وبالإضافة فهناك نظرية الدورات الديموجرافية التى تقول بأن كل الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل متميزة هي : مرحلة النمو البطيء ، ثم مرحلة الانفجار وهي مرحلة إنتقالية ، ثم مرحلة الاستقرار والتوازن وإن كانت

تبقى فيها معدلات الزيادة السكانية عالية بشكل عام . وفي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكاني بهذه الدول إلى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوى كاف . وهذا ما يطلق عليه بدينا ميكانيكات العملية الديموجرافية التي تنظر إلى الدولة على أنها كائن عضوى أو على أنها حقيقة بيولوجية ، من حيث عمليات النمو والتفاعل والاتساع ، الخ ، وهي تتشابك في هذا التفسير مع المدخل الجيوبوليتيكي التقليدى (٣٣) ، وقد أشرنا إلى ذلك في موضع سابق .

ثانياً ـ نظرية النخبة المسيطرة أو نظرية المحور الصناعي العسكرى :

وهي النظرية التي تنسب في الأصل إلى عالم الاجتماع الامريكي رايت ميلز والتي يزعم فيها أنه منذ الحرب العالمية الثانية ، فإن الذي يسيطر على الولايات المتحدة هو تحالف قوى جداً من رجال الصناعة والعسكريين . وبوسائله الخاصه ، التي من أهمها السيطرة شبه الكاملة على أدوات الاتصال الجماهيرى يعمل هذا المحور أو تلك النخبة على توفير الأسباب التي تساعد على تهيئة مناخ من اللامبالاة السياسية في أوساط الرأى العام الأمريكي حتى لا يكون هذا الأخير في وضع يمكنه من مقاومة هذا التسلط أو الوقوف على أخطاره المحققة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية في الولايات المتحدة .

وتستطرد هذه النظرية إلى القول بأن الخط المتشدد في السياسة الخارجية الأمريكية يرتبط في أساسه بالمصالح اللاتية لتلك النخبة التي وإن كانت تمثل أقلية ضئيلة من المجتمع الأمريكي ، إلا أنها تحاول أن تحقق أقصى استفادة مادية وأدبية ممكنة من وراء استمرار أوضاع التوتر والصراع بين العالمين الرأسمالى والشيوعي .

ويمضي ميلز إلى القول بأن سطوة هذه النخبة تكاد تكون عامة وشاملة إذ تمتد إلى كافة القرارات التي يمكن وصفها بأنها هامة وحيوية ، وعلى الأخص في أمور الرخاء والكساد والحرب والسلام . على أن ميلز لا يدعى أن كل واحد من تلك القرارات الهامة يتخذ بصورة مباشرة في نطاق هذه النخبة المسيطرة ، ولكنه يقول ان البدائل والاختيارات السياسية المطروحة والتي تختار هذه

النخبة من بينها عادة ما تكون قد تحددت من خلال النفوذ الضخم الذى تمارسه على كـل المؤسسات السياسية والتشريعية الكبرى ذات الصلة بموضوع تلك القرارات(٣٤) .

ومن هذا يتضح ان الخط الرئيسى في هذه النظرية يحاول أن ينسب الخطر الذى يتهدد السلم الدولى ، والذى يعتبره بالتالى القوة الكبرى المحركـة للصراعات والتوترات الدولية إلى مجموعات المصالح المختلفة المستفيدة مـن ظروف الصراع والتى تشكل قوة ضاغطة لا يستهان بها على أخطر مراكـز اتخاذ القرارات داخل النظام السياسي ، وهو يقدم الولايات المتحدة كمثال واقعي بارز يحاول من خلاله أن يدلل على صدق هذا الإدعاء .

وبعد ان استعرضنا كل هذه المداخل المقارنة التى تحاول أن تفسر ظاهرة الصراع الدولى كل على طريقته الخاصة ، يصبح واضحاً وبما لا يدع مجالاً للشك ، ان الصراع الدولى يمثل بطبيعته وكما نوهنا في البداية ، ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد ومتداخلة التأثير ، وأى تفسير لظاهرة الصراع لا يدخل هذه الحقيقة الأساسية في اعتباره أو لا ينطلق منها كأساس أولى للتحليل يصبـح عاجزاً عن الإلمام بمختلف القوى والعوامل التى تكمن في خلفية هذه الصراعات على تنوعها وتباين دوافعها وظروفها وأهدافها .

المبحـث الثـــالث

المراحـــل التى يسلكها تطـــور الصراعات الدوليـــة

بشكل عـــام تأخذ الصراعـات الدوليـــة في تطورها أحد المراحل أو الاتجـــاهات الآتيـــة :

أ ـ اتجاه التصاعد	Escalation
ب ـ اتجاه التناقص	Abatement
جـ ـ اتجاه الاستقرار	Stabilization
د ـ اتجاه التلاشي أو الانتهاء	Termination

وتصاعد الصراع يعني الزيادة في ناحيتي المدى والكثافة (Intensity) أي إتساع حدود الصراع وإرتفاع درجة التوتر فيه . أما تناقص الصراع فهو يعني الإنخفاض في الكثافة والإنكماش في المدى . وموضوع الكثافة والمدى في الصراع يرتبط بعدة أمور منهـــا :

١ ــ الحدود الجغرافية للصراع .

٢ ــ عدد الأطراف المشاركين في الصراع .

٣ ــ حجم الموارد والامكانيات التي تخصص للصراع .

٤ ــ نوعية الأسلحة المستخدمة في الصراع (إذا وصل إلى نقطة الاشتباك المسلح) وخصائصها التدميرية .

٥ ــ الأهداف التي تحددها الدول لنفسها من وراء الصراع وما إذا إذا كانت شاملة أو محـــدودة .

وهذه العوامل تمثل المعايير الكمية المستخدمة في قياس مدى التوتر والعنف في أي صراع دولي ، ولكن توجد معايير أخرى كيفية تدخل في عملية التقييم ، إلا أن عدم دقتها ولا موضوعيتها ترجع إلى اختلاف التصورات التي ينظر إلى الصراع من زاويتها ، فقد يكون الاتجاه في بعض التقديرات نحو التصاعد بينما يكون في تقديرات أخرى في اتجاه التناقص ، وهكذا .

وعلى ذلك فإن قياس كثافة الصراع الدولي ومداه لا يمكن عزله عـــن طبيعته أو عـــن المصادر التي تفرزه وتتسبب فيه . ومـــن هنا يخضع الاعتبار الأول ــ اعتبار الكثافة والمدى ــ لمعايير القياس الكمي ، بينما يخضع الاعتبار الثاني ــ المتعلق بطبيعة الصراع ومصادره ــ للتحليل الكيفي ، وهو الأمر الذي يعكس صعوبة التقييم في الكثير من الحالات .

فإذا تجاوزنا هذا إلى البحث في العوامل التي تؤثر في اتجاه الصراع من حيث التصاعد أو التناقص ، فسنجد أن من أهمها : التقييم الذي يجريه كل طرف في الصراع لأهداف ونوايا الأطراف الأخرى ، فـــإذا إنتهى التقييـــم إلى أن هذه الأهداف لم تتجاوز حداً معيناً من التطرف والمبالغة ، كان ذلك

ادعى بالطرف الذى يجرى التقييم إلى عمل تنازلات لتجنب تصاعد الصراع وتطوره إلى مرحلة غير مرغوب فيها . والعكس صحيح ، بمعنى أن التطرف في الأهداف قد يكون من بين العوامل الرئيسية الدافعة إلى التصاعد بالموقف وإستخدام هذا التصعيد كقوة رادعة ضد تصرفات الطرف الآخر .

ومن ناحية ثانية فإن مستوى الثقة أو عدم الثقة المتبادلة بين أطراف الصراع هو أيضاً من بين القوى الهامة التى تعمل في اتجاه التصعيد أو في اتجاه ضغط التوتر وتخفيفه . فالتصاعد يأتي مع عدم الثقة ، وتناقص الصراع والتوتر يأتي مع وجود هذه الثقة ، فعدم الثقة تؤثر في التصورات من حيث تغليب الطابع العدائي عليها ، والتصورات العدائية قد تكون من عوامل المبالغة في تقدير نوايا الطرف الآخر وأهدافه،وهو ما قد يؤدى في النهاية إلى عدم المرونة والاندفاع في اتجاه التصعيد كأداة لتشديد الضغط أو إثبات المقدرة على مواجهة التحدى(٣٥).

وبجانب هذا كله ، هناك عدد من العـــــوامل الأخرى التى يتركز تأثيرهـــا في اتجاه التصعيد ، ومن ذلك :

١ ـ توهم أحد الطرفين أن الطرف الآخر سيقدم على التصاعد بالصراع إلى مستوى أعلى من الخطورة ، ومن ثم يبادر بتصعيد الموقـف كتحذير لهذا الطرف ولإشعاره بأن أى إجراء عنيف من جانبـــه سيواجه بمقاومة أعنف منـــه .

٢ ـ شعور أحد الطرفين بأن تطور الصراع إلى مرحلة معينة يلحـق خسارة محققة بمصالحه ، ولهذا السبب فهو يلجأ إلى تصعيد الموقف اعتقاداً منه أن التصعيد سيخفف مـــن إحتمالات الخسارة فيمـا لو جمد إمكاناته في التصرف عند النقطة التى يسيطر فيها عليـه هذا الشعور بالخوف .

٣ ـ شعور أحد الطرفين أن التنافس مع الطرف الآخر في تصعيد الصراع يحقق له ميزات معينة ، وينتج ذلك عن الاعتقاد بأن الطرف الآخر لن يخاطر بتصعيد الموقف أبعد من نقطة معينة .

٤ ـ إن الضغط الذى يضعه الرأى العام في البيئة التى يعمل فيها أحد الطرفين قد يجبره على تصعيد الموقف حتى ولو لم يكن هذا الطرف راغباً في رفع درجة التوتر في الموقف عما عليه بالفعل .

٥ ـ إن أحد الطرفين قد يجد نفسه مدفوعاً إلى تصعيد الصراع كنتيجة للضغط الواقع تحته من طرف ثالث خارج دائرة الصراع المباشر(٣٦)

ولكن قد يقابل هذه القوى التى تعمل في اتجاه التصعيد ، قوى وضغوط تعمـــــل في الاتجاه المضاد مثـــل :

(أ) إحساس أحد الطرفين بالمخاطر التى يقود إليها التصعيد الذى قد يتعذر السيطرة عليه فيما إذا عمد إلى تصعيد الصراع هو الآخر ، ومن هنا فهو يضبط إنفعالاته وردود أفعاله اعتقاداً منه أن هذا التحفظ قد يدفع بالطرف الآخر إلى التعقل وتغيير اتجاهاته ، بمعنى أن الخسارة التى تتحقق مع التحفظ في رد الفعل ستكون أقل نسبياً من الخسارة التى يقود إليها الاندفاع في اتجاه التصعيـــــد .

(ب) شعور أحد الطرفين ان تصاعد الطرف الآخر بالتوتر في الصراع لم يصل بعد إلى مستوى من الاستفزاز والعدائية التى تقتضى الرد عليه بتصعيد مماثل . أو بمعنى آخر ، فإنه استجابة هذا الطرف لا تكون نتيجة اتجاه متحفظ أو عدم رغبة في التصعيد بقدر ما هي نتيجة الاعتقاد بأن خطر التصعيد الـــذى يجابهه ليس كافياً أو ليس جدياً إلى الحـــد الذى يدفعه إلى إظهـــار رد فعـــل عنيف(٣٧) .

وتنتهى الصراعات الدولية بفعل أى عامل من العوامل الآتيـــــة :

١ ـ إختفاء المبرر الذى نشأ الصراع بسببه أصلاً بين أطرافه المختلفين .

٢ ـ توصل أحد أطراف الصراع إلى الهدف الذى من أجله تورط في ذلك الصراع .

٣ ـ إعادة أحد الطرفين تقييم مصالحه بطريقة مختلفة عن تلك التى بدأ من عندها ، مما يجعله يرى في إستمرار الصراع أمراً غير مرغوب فيـــــه .

٤ ـ إنهيار أو إستسلام أحد الطرفين وإذعانه لمطالب الطرف الآخر .

المبحث الرابع

النظريات الاستراتيجية المعاصرة وظاهرة الصراع الدولى

كان لتعقد الصراعات الدولية وتزايدها في فترة ما بعد الحرب ، أثرها المباشر في بلورة العديد من النظريات الاستراتيجية التى تركز على الكيفية التى يمكن من خلالها إدارة الصراعات الدولية والتعامل معها . وفي هذا المجال سنشير إلى أبرز هذه النظريات وهي :

١ – نظرية المباريات Game Theory ، وهي تركز على أسلوب التعامل مع الصراعات الدولية بصورة عامة .

٢ – نظرية الاحتواء Containment

٣ – نظرية الانتقام الشامل Massive Retaliation

٤ – نظرية الاستجابة المرنة Flexible Response

والنظريات الثلاثة الأخيرة تركز على أسلوب مجابهة الصراعات الغربية السوفيتية على وجه التحديد ، مما يعطى بالتالى تصوراً عاماً عن الكيفية التى تدار بها صراعات القوى الكبرى في المجتمع الدولى .

١ – نظرية المباريات :

عرفت نظرية المباريات لأول مرة في عام ١٩٤٤ عندما نشر أوسكار مورجنسترن وجون نيومان كتابهما المعروف « نظرية المباريات والسلوك الاقتصادى » ، ثم وجدت هذه النظرية تطبيقاً واسعاً لها في الامور المتعلقة بالاستراتيجية والتخطيط للسياسات الدفاعية واتخاذ قرارات السياسة الخارجية ، الخ .

وتركز هذه النظرية على التعامل مع المواقف التى تشتمل على صراعات مصالح وتنظر إليها كما لو كانت مباريات في الاستراتيجية . وقد استطاع عدد من كبار المفكرين العسكريين وخبراء الاستراتيجية الدولية أن يطوروا أساليب استخدام نظرية المباريات في تصميم البدائل الاستراتيجية التى يمكن الأخذ بها في ظروف الصراعات المختلفة ، ومن أمثلة هؤلاء المفكرين مورجنسترن نفسه ، وهنرى كاهن ، وتوماس شيلنج ، ومورتون هالبرين ، وهنرى كيسنجر ، وبرنارد برودى ، وألبرت فولستتر ، وكلاوس نور (Knorr) ، وروبرت اسجود ، ودونالد بريتان وغيرهم (٣٨) .

أما عن نظرية المباريات نفسها ، فإنها تقوم في فكرتها العامة على إفتراض أن الصراعات تنقسم بطبيعتها إلى فئتين رئيسيتين : صراعات تنافسية (Competitive) ، وصراعات غير تنافسية (Non-Competitive) .

فبالنسبة للصراعات التى تكون مصالح أطرافها متعارضة أو غير قابلة للتوفيق (التنافسية) فإن الكسب الذى يحققه أحدهما يمثل في نفس الوقت وبنفس الدرجة خسارة للطرف الآخر . كما أنه إذا أمكن لطرف أن يحقق إنتصاراً ثم منى بعده بهزيمة أو بخسارة ، فإن حصيلته النهائية تكون في مجموعها صفراً ، ولذلك يطلق على هذا الموقف الصراعى بلغة نظرية المباريات (Zero-Sum Game) ، أى أن النتائج الأخيرة بمقاييس الكسب والخسارة الاستراتيجية يكون صفراً .

أما بالنسبة للمواقف الصراعية غير التنافسية ، فإن مصالح أطرافها لا تكون متعارضة بنفس الصورة السابقة ، وإنما تتداخل إلى حد يسمح بالمساومة ، وتقديم التنازلات المتبادلة ، للوصول في النهاية إلى نقطة إتفاق وسط ، مما يساعد على التحول بعلاقات أطراف تلك المواقف من وضع الصراع إلى وضع التعاون . وعلى ذلك ، فإن حصيلة هذه المساومات لا تكون صفراً كما هو الحال في الصراعات التنافسية ، ولهذا يطلق عليها (Non-Zero Sum Games) .

وطبقاً لمنطق نظرية المباريات ، يكون كل طرف في صراع حراً في إختيار السلوك الذى يتصور أنه قادر على أن يصل به في النهاية إلى الإنتصار

على خصمه . إلا أن ذلك يستلزم مقدماً وبطبيعة الحال ، التعرف على نوايا الخصم الذى يفترض فيه أنه يتمتع بقدر من الذكاء لا يقل عن الطرف الآخر في هذه المباراة الاستراتيجية التى تدور بينهما . وترتيباً على ذلك تكون كل البدائل الممكنة للتصرف بمثابة مجموعة من الاستراتيجيات التى يمكن ترجيح إحداها على الأخرى بحسب النتائج التى يمكن توقعها من كل واحدة منها . وهذه النتائج المتوقعة يمكن تمثيلها بجدول يطلق عليه Payments Matrix ويكون عبارة عن مجموعة من الخانات التى ترصد فيها مكاسب وخسائر هذه الأطراف المتصارعة في مواجهة معظمها .

ونظرية المباريات بصورتها هذه لا تشكل أداة يمكن بها للطرف الذى يجيدها أكثر ، أن يحقق إنتصاراً أكيداً على خصمه في أى موقف صراعي يجمع بينهما ، ولكنها ، وتلك هي فائدتها الأساسية ، يمكن أن تساعد كل طرف من أطراف العملية الصراعية على تصور المواقف وتفهم أبعادها والتحرك فيها على نحو يخدم مصالحه في ضوء ما يتوقعه من الأطراف الأخرى من تحركات وردود أفعال مضادة .

غير أن نظرية المباريات تعرضت لانتقادات كثيرة يأتي في مقدمتها :

(١) إن هناك صراعات لا تسمح طبيعتها الخاصة بتطبيق قواعد هذه النظرية عليها في أى صورة عملية ملائمة ، ومن أمثلتها الصراعات الايديولوجية ، والعنصرية ، والثقافية ، الخ .

(٢) إن هذه النظرية صممت بصورة أساسية لتناسب المواقف الصراعية التنافسية الثنائية الأطراف ، اما في الحالات التى يتعدد فيها اللاعبون ، وحيث يمكن أن تنشأ إئتلافات ومحاور من بعض الأطراف في مواجهة طرف أو أطراف أخرى ، فإن صورة الموقف تصبح مختلفة تماماً ، وبالتالى يتعذر تطبيق قواعد اللعبة بالصورة التى تفترضها نظرية المباريات .

والحقيقة أن المواقف الصراعية المتعددة الأطراف هي أكثر المواقف الصراعية شيوعاً في العلاقات الدولية ، وعليه ، فإنه لا يمكن الإدعاء بأن هذه

النظرية تصلح للتعامل مع كل مواقف الصراع الدولى ، وإنما يقتصر تطبيقها على فئة محدودة من النزاعات غير المعقدة بطبيعتها ، وفي ذلك يقول اناتول رابورت : — « إن هذه النظرية لا تقدم كثيراً في مجال إدارة الصراعات الدولية الجماعية والمعقدة . فالاعتبارات الاستراتيجية البحتة ليست كل شيء في توفير الأساس الذى يعتمد عليه في اتخاذ قرارات رشيدة في تلك المواقف الصراعية . فهناك عوامل أخرى أساسية مثل : العوامل السيكلوجية والاعتبارات الأدبية والأخلاقية ، وطبيعة وسائل الاتصال بين أطراف الصراع أنفسهم ، وتلك كلها متغيرات غير محسوبة التأثير في هذه النماذج الرياضية المجردة التى يخلع عليها بعض المفكرين قداسة خاصة رغم قصورها ، ورغم عجزها عن تفسير مواقف الصراع وحصر أبعادها بشكل عملى مقبول » .

(٣) إنه لا يمكن من الناحية الواقعية تصور أن يكون سلوك الأطراف المشتبكين في أى مواقف صراعي ، محصوراً في إطار بديلين اثنين لا ثالث لهما ، وهما اما الكسب أو الخسارة ، فكل الصراعات مهما كانت معقدة تقتضى من أطرافها شيئاً من المرونة التى تحركهم في اتجاه تسوية الصراع إذا كانت هذه الأطراف ترغب حقيقة في تجنب الصدام العنيف أو الحرب . وإذا كان هذا هو الحال ، فإن ما يحصل عليه كل طرف في النهاية يكون مزيجاً من الكسب والخسارة ، وقد يتفاوت حجم الكسب والخسارة من طرف لآخر ، ولكن تظل الحقيقة الأخيرة هي انه لا طرف يكسب بصورة كاملة ، كما أنه لا طرف يخسر بصورة كاملة . ويتنافى هذا مع منطق النظرية في تعاملها مع ما تسميه بالصراعات التنافسية الطابع .

(٤) إن تطبيق نظرية المباريات في حدود المنطق الذى تنبني عليه ، وفي ظروف العلاقات الدولية المعاصرة ، يلغى تماماً من كل إمكانية للاتفاق بين الدول والمجموعات ذات الأنظمة السياسية والاجتماعية المختلفة ، ويجعل من مبدأ تعايشها سلمياً مع بعضها أمراً متعذر التحقيق ، إذ أنها تحصر تحركات الكتلتين وبالتالى تقرر سياساتهما في مواجهة بعضهما على أساس واحد لا يتغير وهو تحقيق الكسب وتجنب الخسارة . وهذا الدافع كفيل بأن يضفى على

مضمون هذه السياسات والاستراتيجيات الدولية طابعاً عدائياً متطرفاً . وهذه حقيقة بالغة الخطورة في عصر المواجهات النووية المدمرة .

ومن الأمثلة التي تدلل على ذلك أن توماس شيلنج الأستاذ بجامعة هارفارد الامريكية ، وأحد الدعاة المتحمسين لنظرية المباريات يدافع في مؤلفه الشهير « استراتيجية الصراع Strategy of Conflict » عن منطق هذه النظرية ، ويحاول أن يمزجها بالعامل السيكلوجي عندما يقترح على الولايات المتحدة ان تنتهج استراتيجية في مواجهة السوفييت تقوم على التخويف بأسلوب الردع والتهديد ، ويقول إنها البديل الفعال لإستخدام العنف المسلح .

على انه يبقى أن يقال أنه بالرغم من كل الانتقادات الموجهة إلى نظرية المباريات ، فإنها تظل نموذجاً جيداً للتحليل الرياضي المحايد في مواقف الأزمة أو الصراع .

٢ – نظرية الاحتواء :

يمثل تطبيق هذه النظرية أولى حلقات الاستراتيجية الامريكية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد أسهم في تهيئة أسس هذه النظرية وفي بلورة إطارها العام ، جورج كينان الدبلوماسي الأمريكي المتخصص في الشئون السوفيتية ، ثم إحتضنتها ونفذتها حكومة الرئيس هارى ترومان(٣٩) .

وقد انبنى الإطار النظرى لسياسة الاحتواء ، بالصورة التي اقترحها كينان ، على تحليل أهداف الاستراتيجية السوفيتية ، وتعيين الطريقة التي كانت تنظر بها روسيا السوفيتية إلى الغرب الرأسمالى الذى إعتبرته العائق الرئيسي في وجه الانتشار الشيوعي .

وفي ذلك يقول كينان : – « ان الاستراتيجية السوفيتية كانت في حالة جس نبض دائم وفي مختلف الاتجاهات للحلقات الضعيفة في مركز الغرب ، أو تلك التي كانت تشكل فراغات قوى يمكن النفاذ منها وإستخدامها كنقطة وثوب نحو إحداث تغيرات تتوامم والأهداف البعيدة المدى لهذه الاستراتيجية »

ويضيف أن هذه الاستراتيجية « كانت تتمتع بخاصية المرونة كما قامت على إفتراض أن حركة التاريخ كانت في جانبها وأنها لم تكن مقيدة بوقت محدد لبلوغ أهدافها ، وبالإضافة فإنها لم تكن ملتزمة بوسائل نظرية محددة لتحقيق تلك الأهداف » ، ثم يؤكد كينان أن روسيا السوفيتية كانت أكثر تعقلاً وتدبراً لعواقب تصرفاتها من ألمانيا النازية، فهي لم تكن لتجرؤ رغم تطلعها إلى القوة والتوسع على التضحية بالثورة الشيوعية التي حصلت عليها بتطبيق سياسات تؤدي بها إلى الارتطام المباشر بقوة الغرب .

وهنا كانت تكمن فرصة الغرب ، فإن إحتواء الاتحاد السوفيتي داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه ، كان من الممكن أن يصنع أثرين رئيسيين في نفس الوقت :

أ ـ مقاومة التوسع السوفيتي والحيلولة دون إبتلاعه دولاً جديدة

ب ـ أن إجبار السوفيت على التخلي عن استراتيجيتهم التوسعية بتأثير الضغط الغربي العنيف ضدهم ، كان من الممكن أن ينتهي بتدمير النظام السوفيتي نفسه ، أو دفع روسيا إلى شن حرب شاملة لبلوغ أهدافها بالقوة . وهذا الاحتمال الأخير كان بعيداً في رأي كينان ، لأن روسيا كانت ضعيفة نتيجة إستنزافها الشديد في الحرب العالمية الثانية ، بينما كانت الولايات المتحدة في أوج قوتها كما كانت تمتلك الأسلحة الذرية التي لم يكن الاتحاد السوفيتي قد حصل عليها بعد .

وقد أضاف الرئيس ترومان عنصراً آخر إلى سياسة الاحتواء وذلك بأن خلع عليها تبريراً عقائدياً محدداً . فبينما ركز كينان على فاعلية مقاومة القوة بالقوة ، فقد اعتبر ترومان هذه الاستراتيجية الجديدة بمثابة ضرورة أساسية يقتضيها الدفاع عن الحرية والديمقراطية ضد محاولات التسلل الشيوعي ، وهو التسلط الذي لم يكن يعني في رأيه تهديد الكيان الدولي للولايات المتحدة أو المساس بأمنها القومي فقط ،وإنما كان يتجاوزها ليشكل اعتداء على كل القيم الأساسية التي تدين بها .

وقد اعتمدت سياسة الاحتواء في بلوغ أهدافها المقررة على تحقيق القدرة على تدمير الاتحاد السوفيتي بالقنابل الذرية تدميراً كاملاً ، وقام ذلك على أربعة إفتراضات رئيسية هـي :

١ – أن الحرب الشاملة هي الشكل الوحيد لأية حرب يمكن أن تقـع في المستقبل مع الاتحاد السوفيتي بسبب هجومه المباشر على الولايات المتحدة أو ضد أوروبا الغربية .

٢ – أن التفوق الجوى يشكل رادعاً استراتيجياً حاسماً ، إذ أن مقدرته على تدمير العدو أو على إلحاق أضرار جسيمة به ستكون بمثابـة إنتحار للعدو إذا لجأ إلى تنفيذ هجوم عدواني ضد الغرب .

٣ – أن السوفييت لن يجرؤا على المخاطرة بإستعمال القوة حتى يتوفر لهم مخزون كاف من الأسلحة الذرية ووسائل فعالة لنقلهـا ودفاع كاف ضد قاذفات القنابل الاستراتيجية الأمريكيـة

٤ – أن الاعتماد على فرع واحد من فروع القوات المسلحة (السلاح الجوى) كان أكثر وفراً بمعيار التكلفة الاقتصادية من الانفـاق على جيش كبير وبحرية ضخمة .

ولم يطرأ على هذه الافتراضات الأساسية أى تغيير يذكر حتى بعد أن تمكن الاتحاد السوفيتي من تحطيم إحتكار أمريكا الذرى في سبتمبر عام ١٩٤٩ ، إذ إستمرت فكرة إستخدام القوة مرتبطة في أذهان الساسة الأمريكيين وفي نظر الرأى العام الأمريكي بمبدأ الحرب الشاملة ، إما للدفاع عن أوروبا الغربية ضد الهجوم الشيوعي أو لدفع أى هجوم سوفيتي مباشر على الولايات المتحدة نفسها .

وقد اتخذ التطبيق الفعلى لسياسة الاحتواء شكل تطويق الاتحاد السوفيتي بجدار سميك وعازل من الأحلاف والقواعد العسكرية في كل مكان ، وهي الأحلاف التى سنأتي على ذكرها تفصيلاً فيما بعد .

٣ ـ نظـرية الانتقـــام الشامل :

نظرية الانتقام الشامل هي النظرية التى بلور أسسها جون فوستر دلاس وزير خارجية الولايات المتحدة في بداية الخمسينات والتى أعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكـل الأخطاء ونقاط الضعف التى أسفر عنهـا تطبيق سياسة الإحتواء ضد الاتحاد السوفيتى في المرحلة التالية على إنتهاء الحرب مباشرة(٤٠).

وقد ارتكزت هذه النظرية الاستراتيجية الجديدة في أساسها على حـرية الإنتقام الفورى والعنيف بوسائل وفي أماكن مـن اختيار الولايات المتحدة نفسها . وكان ذلك يعنى أنه إذا حاول الشيوعيون أن يتعرضوا لتوازنات القوى الدولية القائمة بأى مظهر من مظاهر الاساءة ، كان عليهم أن يتوقعوا إنتقاماً نووياً رادعاً كنوع من العقاب . ولقد كان المنطق الذى انبنى عليه تفكير دلاس دائماً (وهو صاحب المنهاج في التعامل الدولى المعروف بسياسة الحافـــــة Brinkmanship) ، هو أن الطريقة الوحيـــدة لردع أى معتد في المستقبل هو أن تقنعه مقدماً بأنه إذا لجأ إلى العدوان فسوف توجه إليه ضربات إنتقامية عنيفة تجعله الخاسر في النهاية من وراء عدوانه .

وبالإضافة إلى المعنى الأساسي المتقدم ، فقد نسب واضعو هذه النظرية إليها ميزة أخرى تتمثل في أنه إذا نشب نزاع دولى مسلح ، فإنه سيكون بإمكان الولايات المتحدة ليس فقط أن تحمى حرية الدول التى يتهددها النزاع ، وإنما أن تستعيد أيضاً عن طريق إستخدامها للأسلحة النووية حرية تلك الدول التى سلبها منها الشيوعيون . ومن ثم فإن الهدف من تطبيق استراتيجية الانتقـام الشامل والعنيف لن تقتصر على مجرد محاصرة الكتلة الشيوعية وتطويقهـــا (كما كان الهدف من سياسة الاحتواء) وإنما كان يتجاوز ذلك إلى العمل عـلى تحرير هذه الكتلة ، وربما تحطيمها في النهاية .

كما أن هناك بعداً سيكلوجياً آخر تضمنته هذه الاستراتيجية العسكريـــة المتطرفة ، وقصد به في المقام الأول إرضاء الرأى العام الأمريكي ، ذلك أنها رفضت مبدأ الحرب المحدودة في مقابل التأكيد على المبدأ الأمريكي التقليدى وهو إما الامتناع تماماً عن دخول الحرب وإما الدخول في حرب شاملة ، فقد

كان الشعب الأمريكي كارهاً للدخول في حروب جديدة من طراز الحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣) نظراً لخسائرها المادية والأدبية غير المقبولة .

وقد استند تطبيق نظرية الإنتقام الشامل على ثلاثة مقومات رئيسية هي :

أ ـ إجراء تخفيض للقوات البرية الأمريكية ، بكل ما كان يتضمنه ذلك بالتالى من تقليص لحجم الإنفاق العسكرى الذى كان يضيع عليها .

ب ـ الاستمرار في بناء جدار عازل حول الكتلة السوفيتية وإحكام تطويقه من إتجاهي الشرقين الأوسط والأقصى عن طريق حلفى بغداد (الحزام الشمالى) وجنوب شرقي آسيا .

جـ ـ الحيلولة دون إنتهاك الشيوعيين لخط التقسيم الفاصل بين الكتلتين بوسيلة القوة النووية الرادعة للقيادة الجوية الاستراتيجية الأمريكية إذا إقتضى الأمر ، والنظر إلى أيه محاولة من جانب السوفييت أو الصينيين لعبور هذا الخط على أنها كانت تشكل مبرراً كافياً لدخول الولايات المتحدة في حرب شاملة ضدهما .

وفي الحقيقة أنه بالرغم من أن الرئيس الأمريكي ترومان ووزير خارجيته دين اتشيسون قد اعتمدا أيضاً في تطبيقهما لسياسة الاحتواء على القوة الذرية الأمريكية الضاربة في ردع أى هجوم سوفيتي على الأراضي الأمريكية أو على خط دفاعها الأول في أوروبا الغربية ، إلا أنهما لم يكونا على إستعداد لإستخدام هذه القوة الذرية في مناطق جغرافية أخرى من العالم مثل آسيا ، كما أثبتت ذلك تجربة الحرب الكورية ، واكتفيا بإستخدام الأسلحة التقليدية في مجابهة مثل هذه التهديدات الشيوعية .

وقد تعرضت نظرية الإنتقام الشامل لأول إختبار عنيف لها أثناء حرب الهند الصينية في عام ١٩٥٤ ، وهو الاختبار الذى ثبت بعده أن التهديدات الأمريكية باللجوء إلى شن حرب شاملة تستخدم فيها الأسلحة النووية ، على المستويين الاستراتيجي والتكتيكي معاً ، لم تكن إلا من قبيل التهويش وليس

أكثر ، ولهذا فإنها فقدت قابليتها للتصديق – وهي ركيزة أساسية من ركائز الردع الفعال – من قبل الذين هدفت هذه الاستراتيجية بأسلوب التخويف إلى إحباط نزعة التوسع الكامنة في صميم عقيدتهم الصراعية .

فمثلاً نجد أنه عندما إهتز مركز فرنسا العسكرى بعنف في هذه الحرب الآسيوية وأوشكت على الاستسلام ، كان الموقف أمام الحكومة الأمريكية يتمثل في الأخذ بأحد بديلين لا ثالث لهما : فإما الاقدام على عمل عنيف لإثبات أنها كانت تعنى نوع التهديد الذى روجت له في مرحلة تحولها إلى اعتناق نظرية الإنتقام الشامل ، أو أن تأخذ موقفاً سلبياً وتذعن لضغوط الأمر الواقع ، وهو ما حدث بالفعل . وقد جاء هذا الإذعان نتيجة لرفض الشعب الأمريكي الدخول في حرب جديدة حول آسيا خاصة وإن الفشل الذى منيت به الولايات المتحدة في الحرب الكورية كان ما يزال حياً في الأذهان ، وبالإضافة كانت هناك الضغوط التي أظهرها بعض حلفاء أمريكا الأوروبيين – وفي مقدمتهم بريطانيا – ضد التورط في مواجهة دولية عنيفة مع الشيوعيين حول الهند الصينية .

لقد هيأت هذه النتيجة السلبية المجال لإنتقاد المبادىء التي إعتنقتها هذه النظرية بشدة ، وقد إمتدت موجة النقد إلى أوساط الحكومة والكونجرس معاً . فمثلاً تضمن أحد التقارير الصادرة عن الكونجرس القول بأن هذه النظرية برهنت بما لا يقبل الشك عدم قابليتها للحركة والتصرف في مواجهة الحروب المحدودة والنزاعات المحلية ، وإنها بإلتجائها إلى التهديد بالحرب في كل مناسبة أثارت الذعر وسط حلفاء أمريكا على حين أخفقت في إرهاب أعدائها وإنتهت إلى حالة يرثى لها من الشلل والعجز .

هذا الإنتقاد وغيره قاد في النهاية إلى التحول عن تطبيق هذه الاستراتيجية والتحول إلى إنتهاج نظرية أكثر واقعية عرفت في تطور الاستراتيجية الدولية بنظرية الاستجابة المرنة التي دخلت مرحلة التطبيق الفعلى على يد إدارة كيندى الديمقراطية منذ بداية الستينات .

٤ – نظـــرية الاستجابة المرنـــة :

كان الدافع من وراء إنتهاج هذه النظرية الاستراتيجية الجديدة ، الرغبة في توفير أكبر قدر ممكن من حرية الحركة والمرونة للدبلوماسية الأمريكية في مواجهة مختلف النزاعات التى تقحم فيها الولايات المتحدة بحكم إرتباطاتها الدولية الواسعة المدى(٤١) .

ويرجع الفضل في بلورة الاطار العام لهذه النظرية وتحديد مبادئهـــا ومرتكزاتها الرئيسية إلى الجنرال ماكسويل تيلور الذى عمل رئيساً لهيئة الاركان المشتركة للجيش الأمريكي . وجاء في دفـاعه عنها أنها كانت تطوع المقدرة العسكرية للولايات المتحدة بما يكفل لها مواجهة أى تحد ، والتصرف إزاء أى مشكلة تعرض لها ، وكان ذلك يقتضى في رأيه التنويع في وسائل الردع والقتال، سواء كانت هذه نووية أو تقليدية ، استراتيجية أو تكتيكية .

وقد وجدت نظرية الاستجابة المرنة في إطارها المقترح ، صدى واسعاً لها في الأوساط الحكومية الامريكية ، وكذلك في مختلف الدوائر المهتمة بشئون الأمن القومي الأمريكي . وأعقب ذلك ظهور العديد من التحليلات المتخصصة التى تدافع عن هذا المذهب الاستراتيجي وتؤكد على ايجابياته الواضحة ومن أبرز ما ظهر في هذا الشأن تحليل الخبير الاستراتيجي الامريكي هيرمان كاهن الذى دافع فيه عن استراتيجية مشابهة في اسسها وأهدافها لتلك التى اقترحها تيلور وأسماها بسياسة الردع المتعدد العناصر . وكان رأى كاهن أن الاختيار الذى تواجهه الولايات المتحدة لم يكن بالضرورة اختياراً بين الانتحار المتبادل والنزع المنفرد للسلاح ، إذ أن بين هذين البديلين المتطرفين كان يوجد مدى واسع نسبياً من فرص التصرف البديلة . وكان نجاح الولايات المتحدة فـى استغلال هذه الفرص يرتهن بمد قدرتها عـلى تنويع وسائلهـــا في الردع وتطويرها بالدرجة التى تضمن لهـا ليس فقط أن تردع هجوماً شاملاً يقـع على القارة الامريكية نفسها ، بل وإحباط مختلف أشكال التهديد والإبتزاز النووى والإستفزازات المحلية التى تستخدم فيها وسائل الحرب التقليديـــة أو وسائل حرب الاستنزاف غير النظاميـــة .

وقد اقتنع الرئيس الأمريكي جون كيندى بنظـرية الاستجابة المرنـة وجاء في دفاعه عنها أمام الكونجرس في عام ١٩٦١ أنها تتميز بأنها مرنـة وحاسمة في الوقت نفسه ، وهي توفر المقدرة على التصرف إزاء أي نوع من أنواع الحرب سواء كانت عالمية ، أو محدودة ، نووية أو تقليدية ، كبيرة أو صغـيرة .

وقد تأصل الاعتقاد في القيمة العملية لهذه الاستراتيجية التي يدار عـلى أساسها الصراع مع الكتلة السوفيتية ، عندما وافقت الدول الأعضاء في حلف الاطلنطي في عام ١٩٦٧ على اعتناقها كأساس لسياسات الحلف الدفاعية .

الهـــــــوامش

(١) B. Kuppuswamy, An Introduction to Social Psychology, (Asia Publishing House, New Delhi, 1957), pp. 540 - 541.

(٢) Kenneth Waltz, Man, the State and War, (Columbia University Press, New York, 1959) p. 16.

(٣) Adi Doctor, International Relations: An Introductory Study, (Vikas Publications, New Delhi, 1971), p. 107.

(٤) A.H. Buss, The Psychology of Aggression, (New York, 1961), p. 198.

(٥) J.C. Flugel, in, T.H. Pear, (ed.), Psychological Aspects of Peace and War, (New York, 1950), pp. 129 - 130.

(٦) Eric Fromm, The Heart of Man: Its Genius for Good and Evil, (new York, 1964), pp. 82 - 83.

(٧) G. Watson, Social Psychology: Issues and Insights, (New York, 1966), p. 502.

(٨) D. Krech & R. Crutchfield, Theory and Problems of Social Psychology, McGraw Hill, New Delhi, 1948), p. 591.

(٩) Ibid, p. 593.

(١٠) A. Sovetov, Peaceful Co-existence, (International Affairs, Moscow, Sept. 1972), p. 10.

(١١) Ibid, pp. 15 - 16.

(١٢) Martin Needler, Understanding Foreign Policy, op. cit., pp. 4 - 5.

(١٣) Roy Macridis & Kenneth Thompson, (eds.), Foreign Policy in World Politics (Prentice Hall, Inc., N.J., 1962), p. 2.

(١٤) Needler, op. cit., pp. 141 - 145.

(١٥) Frederick Hartmann, The Relations, of Nations, (New York, 1967), p. 149.

(١٦) Problems of War and Peace, (Progress Publishers, Moscow, 1972), p. 130.

(١٧) Amitai Etzioni, The Hard Way to Peace, (Collier Books, New York, 1962), pp. 111 - 112.

(١٨) W.W. Rostow, The Stages of Economic Growth, (Harvard University Press, Cambridge, 1960), p. 108.

(١٩) C. Wickum, Total State (Boston, 1964), pp. 73 - 74.

(٢٠) Problems of War and Peace, op. cit., p. 138.

(٢١) Ibid, p. 151.

(٢٢) Ibid.

(٢٣) Bernard Brodie, War and Politics, (MacMillan, New York, 1973), pp. 335-338.

(٢٤) J.W. Burton, International Relations: A General Theory, (Mass, 1973), p. 78.

(٢٥) C. Friedrick & Z. Brezzinski, Totalitarian Dictatorship and Autocracy, (Praeger, New York, 1964), pp. 58 - 68.

(٢٦) Adi Doctor, International Relations, op. cit., pp. 111 - 112.

(٢٧) Heklus, McClintock and Burns, International Stability, op. cit., pp. 42 - 58.

(٢٨) Problems of War and Peace, op. cit., p. 151.

(٢٩) Paul Hanser, Population Perspectives, (New Jersey, 1960), p. 8.

(٣٠) Problems of War and Peace, op. cit., p. 152.

(٣١) Ibid.

(٣٢) Ibid.

(٣٣) Ibid., p. 155.

(٣٤) F. Linden Feld, Reader in Political Sociology, (Funk and Wagnus, New York, 1968), pp. 300 - 302.

(٣٥) Andrew Scott, The Functioning of the International Political System, op. cit., p. 163.

(٣٦) Ibid., pp. 165 - 166.

(٣٧) Ibid., p. 167.

(٣٨) Thomas Schelling, The Strategy of Conflict, (Harvard University Press, Cambridge, 1960).

(٣٩) د. اسماعيل صبري مقلد : الاستراتيجية الأمريكية في العصر النووي ، مجلة السياسة الدولية ـ عدد يناير ١٩٦٦ ، القاهرة

(٤٠) المرجع السابق

(٤١) المرجع السابق

ظاهرة الصراع الدولي : مراجع مختارة

1 – Amitai, Etzioni, Hard Ways to Peace: A New Strategy, (Collier, New York, 1962).

2 – Aron, Raymond, On War, (Norton, 1968)

3 – ———, Great Debate: Theories of Nuclear Strategy, (Translated by Ernest Pawel, Doubleday, 1965).

4 – Barker, Charles, and Others, Problems of World Disarmament, (Houghton & Mifflin, 1963).

5 – Beaufre, Andre, Deterrence and Strategy, (Faber & Faber, London, 1965)

6 – Blackett, Patrick, Studies of War, (Hill and Wang, 1962).

7 – Brodie, Bernard, Escalation and the Nuclear Option, (Princeton University Press, 1966).

8 – Calder, Nigel, (Ed.), Unless Peace Comes, (Viking, 1968)

9 – Gallois, Pierre, Balance of Terror, (Houghton & Mifflin, 1961).

10 – Hadley, A.T., The Nations Safety and Arms Control, (Viking Press, New York, 1961).

11 – Hall, Louis J, Choice for Survival, (Harper, New York, 1958).

12 – Halperin, Morton, Contemporary Military Strategy, (Faber & Faber, London, 1968).

13 – Holocombe, A. N., A Strategy of Peace in a Changing World, (Harvard University Press, Cambridge, 1968).

14 – Kahn, Herman, Thinking About the Unthinkable, (Horizon Press, 1962).

15 – Kintner, William, Peace and the Strategy Conflict, (Praeges, N.Y., 1967).

16 – Kissinger, Henry, Nuclear Weapons and Foreign Policy, (Harper, New York, 1957).

17 – McNamara, Robert, The Essence of Security, (Hodder & Stoughton, London 1968).

18 – Power, Thomas, Design for Survival, (Coward - McCann, 1965)

19 – Schelling, Thomas, The Strategy of Conflict op. cit.

20 – Taylor, Maxwell, The Uncertain Trumpet, (Harper, N.Y., 1959).

21 – Toynbee, Philip, The Fearful Choice: A Debate on Nuclear Policy, (Victor Gollancz, London, 1958).

22 – Wylif, J.C., Military Strategy, (Rutgers University Press, 1967).